فلا يجوز وقوعها حالا الا مع الواو نحو اتيتك وان لم تاتني واكرمك وان اهنتني
ولا شك ان قول المصنف ان كان ادراكا ساذجا لم يعطف عليه ما بعده فكيف
فكيف يصح وقوعه حالا بدون الواو فان قلت حرف العطف اما الاولى واما الثانية
فان كان الاولى فالمعطوف عليه وان كان الثانية فلا حاجة الى الواو والى
الى حرف العطف قلت جوابه مبني على تمهيد مقدمة وهي ان للنحاة في اما
المسبوقة بمثلها اقوال فقول بعضهم ان اما ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية
والعاطفة هو الواو واما اما ههنا فللترديد والتعميم فقط وقول بعضهم
ان العاطفة اما الثانية دون اما الاولى وح يكون الواو وقد عطفت اما الثانية
على اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية للترديد وعطف التصديق
على التصور وقول بعضهم ان اما الاولى والثانية بمجموعها حرف العطف والواو
ح كما قلنا قد عطفت اما على اما واما الاولى واما الثانية عطفتا التصديق على
التصور وانت فاغ السوال على الاقوال الثلثة ظاهر قوله واما الاول فلان الحكم
اي استلزامه ان تكتسب التصديق من القول الشارح قوله واما الثاني اي
استلزامه اكتساب التصور من الحجة قوله لا بد ان يكون تصورا ممتنع اي عند
المص قوله واكتسابه من الحجة اي واكتساب الحكم من الحجة قوله ان التصور مقابل
للتصديق اما انهما متقابلان فلان المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان على موضوع
واحد في زمان واحد من جهة واحدة ويمتنع ان يصدق التصديق والتصور
على شيء واحد في وقت واحد من جهة واحدة قطعا فهما متقابلان واما
ان المتقابلين لا يكون احدهما جزءا للآخر فيزعم انه بديهي ظاهر يستسمع
ما فيه وفيه نظر لان التقابل بين مفهومي التصور والتصديق والذي هو جزء
التصديق ما صدق عليه التصور ولو لم تكن ما صدق عليه احد المتقابلين

جزء

٦١

جزءا للمتقابل الاخر لم يكن شيء جزءا للآخر لان جزء الانسان مثلا يصدق عليه انه ليس بانسان
وجوابه ان يقال ان الشارح الفاضل ما ادعى الان ان مختار المص منظور فيه من هذه الوجوه
الثلاثة فغاية ما في الباب ان يكون ما ذكرتم جوابا من الوجه الثاني من وجوه النظر
الثلثة فهو لا ينافي ان يكون مختار المص منظورا فيه من الوجه الثاني بحسب الظاهر
وان كان النظر ليس بوارد عليه في الحقيقة بعد تحقيق ان التقابل بين مفهوم
التصور ومفهوم التصديق وتحقيق ان الكلية والجزئية بين ما صدق عليه
التصور وبين ما صدق عليه التصديق واما بحسب الظاهر فليس محل النظر بالوجه
الثاني اصلا لا في الحقيقة ولا في الظاهر قوله واما الواحد والكثير فلا تقابل بينهما
اصلا جواب لسوال مقدر تقديره ان يقال قد قلتم لا شيء من احد المتقابلين بجزء
للمتقابل الاخر منقوض بالواحد والكثير والوحدة والكثرة فان الواحد يقابل الكثير
والوحدة تقابل الكثرة مع ان الوحدة جزء الكثرة والواحد جزء الكثير وجوابه
ما اشار اليه الشارح الفاضل بقوله واما الواحد والكثير فلا تقابل بينهما اصلا اعلم
ان المذكور في الكتب الحكمية ان الوحدة لا تقابل الكثرة لذاتها بل انما يقابلها بالعرض
اما انها لا يقابلها بالذات فلانها لا يقابلها باحد اصناف التقابل الاربعة اما تقابل الايجاب
والسلب فلان الوحدة متقومة للكثرة ولا شيء مما هو مقابل السلب والايجاب بمقوم
لمقابله واما تقابل العدم والملكة فلان الوحدة موجودة في الكثرة مقومة لها والملكة
لا يكون موجودة في العدم حتى يكون العدم يتالف من ملكات يجتمع فلا يكون الوحدة ملكة
للكثرة وكذلك لا يكون الملكة من الكثرة اذ الملكة لا يتركب من اعدامها فلا يكون بينهما تقابل
العدم والملكة واما تقابل التضاد والتضايف فلان الوحدة ليست ضد الكثرة ولا
مضايفة لها لان الكثرة متقومة بالوحدة ولا شيء من الضد يتقوم بالآخر ومما يدل على
ان الوحدة ليست بضد للكثرة ان شرط الضدين وحدة موضوعهما وموضوع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)